مسؤولية دور النشر العربية في الحفاظ على سلامة اللغة

محمد عدنان سالم
ناشر وباحث

إحصائيات المنظمة العالمية للثقافة (اليونيسكو)، التى ترصد حركة الكتاب ونموه وتطوره فى العالم، تشير إلى تزايد مطّرد فى عدد عناوين الكتب التي تنشر سنويا باللغة العربية. ورغم أن هذا العدد ما يزال أقل بكثير من عدد العناوين التي تنشر سنويًا باللغات الأجنبية في البلدان المتقدمة، فإن تزايده المطّرد يعد علامة نمو تبشر بوعي ثقافى أخذ بالانتشار، يحتاج الى تظافر الجهود من أجل المحافظة عليه، وتنشيطه، ورفع وتيرته وسويته، ومن أجل أن يؤدي الكتاب العربي دوره المنشود في مجال الثقافة القومية ويأخذ مكانه اللائق في المكتبة العالمية.

غير أن اهتمامنا برفع عدد عناوين الكتب العربية المنشورة يجب أن لا يشغلنا عن الاهتمام (بالكيف) الذى يشمل المضمون والشكل. ويجب أن يكون السؤالان: (ماذا ننشر؟) و(كيف ننشر؟) مطروحين قبل السؤال: (كم ننشر؟).

إن السؤال (كم ننشر؟) مسألة تكلفت التقنية الطباعية الحديثة

بحلها، فأمدتنا بالآلات (الألكترونية) المتقدمة ذات الطاقة العالية. والانتاج الغزير، أما السؤالان (ماذا، وكيف ننشر؟) فإنهما يثيران مسائل كثيرة تتعلق بالأطراف المسؤولة عن الإجابة عنهما، والدراسات المتعمقة والمتخصصة التي تتطلبها هذه الإجابة، باعتبار أن نشر الكتاب يعد مسألة قومية كبرى، ذات أثر فعال على مستقبل الأمة، ويجب أن تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمناهج الثقافية التي تختارها هذه الأمة، نابعة من ضميرها، مرتكزة إلى تراثها، منفتحة على حاضرها.

مسألة دور النشر العربية فى التوعية اللغوية هى إحدى هذه المسائل المتعلقة (بالكيف)، والناشر العربي هو واحد من الأطراف المعنية والمسؤولة عن تحسن الأداء. فما هو واقع الكتاب العربي من الناحية اللغوية؟ لنأخذ نماذج منوعة مما تلقى عبه المطابع فى يد القارىء العربي، فسنرى معظمها يمتلىء بالأخطاء اللغوية، وتناقض الأسلوب، وفوضى التبويب، وضعف الإخراج، وإهمال التوثيق، وقلة الفهارس.

ما أعنيه بالأخطاء اللغوية ليس هو ما قد يسهو عنه المصحح من أخطاء مطبعية، إنما أعني التهاون المقصود في ضبط القواعد اللغوية والإملائية، والقناعة التي ترسخت عند كثير من المشتغلين في صناعة الكلمة أن هذه الضوابط اللغوية، إنما محلها كتب اللغة، وبعض كتب الأدب والشعر، وبفضل هذه القناعة باتت صحافتنا ونشراتنا وكتبنا العلمية والمتخصصة متحررة من كل القيود والضوابط اللغوية، وبتحررها اختلطت لدينا همزة القطع بهمزة الوصل، والألف المقصورة بالياء المنقوطة، والتاء المربوطة

بالتاء المبسوطة، وضاعت علامات الترقيم، واختلطت علينا مواضع الوصل والفصل، مواطن الزيادة والحذف في الكلمات، وشاعت الأخطاء على الأفواه بعد شيوعها في المطبوعات، وأصبحنا نسمع من يقرأ) الإقتصاد والإجتماع والإستقلال)..... هكذا بالقطع بدل الوصل، ويقرأ (القضات) بالتاء المبسوطة ويقرأ (المئة) (ماءة)، ويخطىء التمييز بين (على) الحرف و(علي) الاسم، وبين(عمر) و(عمرو).....وبمزيد من الغفلة والتهاون سوف يتسع الخرق، وتزداد الهوة بين الفصيح والمستعمل الدارج بعيدًا عن القواعد والأصول.

من المسؤول عن هذه الفوضى اللغوية؟ أهو المؤلف؟ أو الناشر؟ أم المطبعة؟ أم حراس اللغة من المجامع والمؤسسات اللغوية والتربوية، واتحادات الكتاب، وأجهزة التحرير في المجلات الكبرى؟ هؤلاء هو الأطراف التي تشارك في صناعة الكلمة، فمن منهم المسؤول عن هذا التردي؟.....أقول التردي، لأننا لم نكن كذلك قبل عصر النهضة الحديثة.... ولنأخذ صحيفة يومية صادرة في دمشق فى مطلع القرن على سبيل المثال، فسوف نجد في أخبارها اليومية متانة اللغة، وقوة الأسلوب، وصحة الأداء.

إن جميع الأطراف المشاركة في صناعة الكلمة مسؤولة.

لنبدأ بمجامع اللغة العربية التي انعزلت في أبراج عاجية، وقصور متينة، وراء أسوار ومكاتب، فسوف نجد أنها لم تعد حارسة للغة وأمينة عليها، لأنها لم تعد متفاعلة مع الحياة، ولا ملبية حاجاتها اليومية ولم تستطع أن

تواكب التطور العلمي السريع، ومصطلحاته المتزايدة، واكتفت بإصدار بعض الفتاوى والدراسات اللغوية، وتسهر على تطبيقها في مطبوعاتها ومنشوراتها، فجاءت مطبوعاتها تحمل بعض العيوب، ولا تجري على أسلوب موحد. ومن هنا بدأ الانفصام اللغوي بين المناهج النظرية والتطبيق العلمي... وعلى المجامع تقاس بقية المؤسسات المعنية بأمر اللغة.

ومعظم الكتاب المؤلفين والمترجمين في مسائل الاقتصاد والقانون والفلسفة والعلوم البحتة والتطبيقية، قد أعفوا أنفسهم من التقيد بالقواعد اللغوية، تاركين هذه المهمة لزملائهم المختصين بالآداب واللغة، مقتنعين بأن المسألة مسألة اختصاص، فكل من الطبيب والمهندس وعالم الفيزياء لا عليه إلاّ أن يقدم أفكاره العلمية بأية صيغة، وضمن أي قالب، حتى ولو كان نصفه بالدارجة، ونصفه بلغة أجنبية، فمسألة اللغة لا تعنيه، وحسبه ما حصَّل من معلومات في اختصاصه !!

أم المطبعة، فقد عدّت نفسها واسطة نقل أو آلة تصوير، لا تحس بأية مسؤولية عن الموضوع الذي تصوّره، سوى ما قد يكتشف لها من تشويه في الصورة عن الأصل المقدم لها، فحينئذ تثور المنازعات لتحديد المسؤولية عن الأخطاء المطبعية، هل كانت في الأصل، هل تنبه لها المصحح في إحدى تجارب الطبع وأهملت المطبعة تصحيحها؟ هل كانت صحيحة في التجربة النهائية التي وافق عليها المصحح ثم أضافتها المطبعة نتيجة خطأ مجاور، صححته، ثم عوضته بما هو افدح وأعظم؟ وينتهي الأمر بصدور وريقات للتصويت تنبه لما قد يخفى على القارىء اللبيب من الأخطاء.

وأما الناشر، فهو واسطة خير بين المؤلف والقارىء، لا علاقة له بالكلمة التي ينشرها. وما عليه إلا أن يتخيّر لقارئه الموضوع المثير الرائج، أما قيمته الفكرية فليس تقديرها مما يخصه، وأما أسلوبها وقالبها اللغوي فأمر متروك للمؤلف، يدفع إليه تجارب الطبع ليصححها، ويسم آخرها بتوقيعه بموافقته على الطبع.

والقارىء- أخيرًا يأخذ ما يقدم إليه، وكثيرًا ما تراه ينحي باللائمة على المطبعة لكثرة ما يتوقف أثناء قراءته أمام كلمة محرفة أو مصحفة أو مطموسة، يستنفر لها ذكاءه ولبابته ليردها على صوابها، عن لم يقف حائرًا أمام صفحات بيض ناصعة أو ناقصة أو مبدلة، يتميز غيظًا لانقطاع فكرة يود لو اكتملت، ومسألة غامضة يود لو اتضحت.

وربما توجه القارىء بلومه الى الناشر، لتفاهة الموضوع، وغلاء الأسعار، لكن لومه لا يعدو الهمس بينه وبين نفسه، فالفكر عندنا غير متداول، وخاصة في غياب النقد، وهدوء المعارك الأدبية والنقدية التي كانت تحتدم إبان عصر النقد والنقاد.

وما هكذا كان علماؤنا المتقدمون، فلا الرازي ولا ابن سينا ولا الخوارزمي قد أعفوا أنفسهم من إتقان اللغة، حين كتبوا في الطب والفلسفة والرياضيات.

وكان ناشروا وطابعوا النصف الأول من القرن الحالي على درجة من العلم تمكنهم من المحافظة على سلامة الأداء اللغوي وتنقيح منشوراتهم بما يتفق مع قواعد اللغة.. فإذا كنا نريد صادقين أن نسترد وعينا اللغوي، وننقذ لغتنا من التردي، وأجيالنا القادمة من الضياع، فعلينا جميعًا،

مؤسسات ومؤلفين وناشرين وطابعين وقراء، أن نتحمل مسؤولياتنا من جديد، وأن يضطلع كل منا بدوره في النهوض بها.

ولكي يضطلع الناشر بدوره في نشر الوعي اللغوي، عليه أولاً أن يشاطر المؤلف مسؤوليته عن الكلمة التي ينشرها، وأن يكون له برنامج للنشر، وأسس واضحة يزن على ضوئها الكتب المقدمة إليه، ويبدي رأيه فيها، ويطلب من المؤلف تعديلها! حسب الخطة والأسس والمعايير العلمية التي يعتمدها، سواء في ذلك تحقيق التراث، والتأليف العلمي، والأدبي، وخاصة أدب الأطفال. وعليه، ثانيًا، أن يستعين بمشرف لغوي-إن لم يكن لديه جهاز للتحرير-يأخذ على عاتقه مراجعة جميع النصوص قبل نشرها، وتنقيحها لغويًا، وفق خطة لغوية واضحة معتمدةٌ، كي تصدر منشوراته كلها موحدة الأسلوب، صحيحة اللغة، فهذا سيساعد على تأصيل هذه القواعد فى أذهان القراء، ويسهم في ترسيخها.

إن عناية الناشر اللغوية بكتبه وتقديمها على أسلوب لغوي وإملائي سليم وموحد له أثر فعال في التوعية اللغوية، ودور كبير وبارز في حماية اللغة من التردي.

تلك كانت خواطر ناشر من خلال التجربة والمعاناة والرغبة في تحسين الأداء والمسألة بعد تحتاج إلى دراسات علمية أكثر تعمقًا، فضلاً عن المسائل العديدة الأخرى المنبثقة عن السؤالين (ماذا ننشر؟ وكيف ننشر؟) تتناولها أقلام الباحثين التي نتوق إليها من اجل الوصول بالكتاب العربي الى المستوى الأفضل.

محمد عدنان سالم